ما ينشر في هذه الصفحة لايعبر بالضرورة عن رأي الصحيفة

هل يُنقذ انقلاب ترامب على العولمة الاقتصاد الأميركي من أزماته البنيوية؟

حسن حردان

مَن يتابع ويدقق في ما يقوم به الرئيس الأميركي دونالد ترامب من عودة إلى سياسات الحمائية عبر رفع الرسوم الجمركية على أغلب المواد والسلع المستوردة من دول العالم، يدرك جيداً انه أمام انقلاب شامل على سياسات العولمة التي قادتها أميركا اثر انهيار الاتحاد السوفياتي، لفرض النموذج الأميركي النيوليبرالي باعتباره الوصفة الأفضل للعالم، لكن بهدف إجبار الحكومات على إجراء إصلاحات هيكلية تربطها اقتصادياً ومالياً بالمركز الرأسمالي الأميركي بما يسهّل على واشنطن التحكم بها، وبالتالي تحويل القرن الواحد والعشرين إلى قرن أميركي تتربّع الإمبراطورية الأميركية على عرشه وتتحكم بالعالم أجمع وتجعل دوله أجراماً تدور في الفلك الأميركي.. على أنّ الهدف الأميركي الأساس من هذه السياسة السعي الى حلّ المشكلة البنيوية التي بدأ يعاني منها الاقتصاد الأميركي منذ ثمانينات وتسعينيات القرن الماضي والتي تتمثل في ارتفاع كلف الإنتاج وتراجع حصة أميركا من الناتج العالمي بعد دخول منافسين جدد في الأسواق العالمية مثل الصين.. وهو ما اضطر الصناعات الأميركية إلى نقل مصانعها إلى دول مثل إندونيسيا والصين وكوريا والهند إلخ حيث كلف الإنتاج منخفضة من حيث اليد العاملة والمواد الأولية.. لكن عولمة الاقتصاد العالمي وفتح الحدود أمام انسياب السلع وحركة رؤوس الأموال زاد من حدة المنافسة الاقتصادية وادّى إلى مزيد من تراجع حصة أميركا من الناتج العالمي، وبالتالي لم تؤدّ العولمة إلى تحقيق هدف أميركا بحلّ الأزمة البنيوية لاقتصادها، ولهذا لجأت إلى شنّ الحروب العسكرية للسيطرة على موارد الطاقة من ناحية، وسياسة فرض العقوبات الاقتصادية ضدّ الدول التي تتحدّى الهيمنة الأميركية من ناحية ثانية، فيما الحروب أدّت إلى نتائج معاكسة حيث تكبّدت أميركا في حربي العراق وأفغانستان خسائر قدّرت بستة تريليونات دولار، مما انعكس في زيادة المديونية الأميركية والعجز في الميزانية العامة.

أما حرب أوكرانيا ـ روسيا فإنها لم تؤدّ إلى إضعاف روسيا وإخضاعها كمقدمة لتطويق وتحجيم الصين وتفكيك مجموعة «بريكس»، كما كان يخطط الغرب بقيادة أميركا، فيما الإنفاق الأميركي الغربي على هذه الحرب المكلفة جداً أدى إلى زيادة الأعباء والأزمات المالية والاقتصادية في

أميركا والدول الغربية، مما جعل ترامب يضع ضمن أولوياته الرئاسية العمل على وقف حرب أوكرانيا التي باتت تستنزف أميركا..

كما أنّ سياسة العقوبات فإنها لم تنجح في تطويع إيران وروسيا وفنزويلا وغيرها من الدول للاملاءات الأميركية، ونجحت هذه الدول في بناء علاقات اقتصادية مع دول الشرق والحدّ من أضرار العقوبات.. وهكذا فإنّ أهداف الاستراتيجية الأميركية من عولمة الاقتصاد، وشن الحروب، وفرض العقوبات الاقتصادية، لم تنجح في إلغاء او القضاء على منافسي أميركا، وإخراجها من أزماتها الاقتصادية البنيوية، ووجدت أميركا نفسها مع تسلّم ترامب مقاليد الحكم مرة ثانية، أمام تحدي بلوغ الأزمة الاقتصادية والمالية مستوى نوعي لم يعد بالإمكان التعايش معه، وأنه لا بدّ من أعادة نظر جذرية في سياسة أميركا الاقتصادية تقوم على الخروج من العولمة والعودة إلى سياسات الحمائية في محاولة لإعادة توطين الصناعة في الداخل الأميركي وحماية الإنتاج الوطني، بهدف معالجة أزمة العجز التجاري ووضع حدّ لعجز الميزانية البلغ أكثر من تريليون دولار، وأزمة المديونية التي تجاوزت عتبة الـ ٣٥ تريليون دولار.

غير انّ تحوّل ترامب نحو الحمائية وانقلابه على العولمة عبر العودة إلى فرض الضرائب الجمركية المرتفعة أحدث صدمة وفزعاً في الأسواق وأدى إلى نتيجتين سريعتين:

النتيجة الأولى، اضطراب في البورصة تسبّب بتراجع كبير في قيمة الأسهم لكبريات الشركات التي تدنّت أسهمها وقدّرت خسائرها في اليومين الأولين لقرار ترامب رفع الرسوم الجمركية بنسبة ١٠ بالمئة على معظم السلع، بين ٦ و ٧ تريليون دولار، الأمر الذي دفع دول العالم إلى الردّ بالمثل برفع الرسوم على السلع والمواد المستوردة من الولايات المتحدة، وأدّت هذه السياسة الترامبية إلى ارتفاع الأسعار في أميركا، الأمر الذي دفع الأميركيين إلى النزول إلى شوارع المدن الأميركية احتجاجاً.. وسط انتقادات واسعة لهذه السياسة الاقتصادية من قبل الديمقراطيين وحتى الجمهوريين الذين طالبوا ترامب باعتماد سياسة رسوم جمركية تقوم على التعامل بالمثل.

من هنا فإنّ هذه السياسة الترامبية والنتائج الأولية التي أدت إليها إنما تعكس المستوى النوعي الذي بلغته الأزمة المالية والاقتصادية في الولايات المتحدة، والصعوبات التي تواجهها في اي اتجاه ستسلكه، فالإبقاء على السياسة الحالية سيؤدّي إلى تفاقم الأزمة، ومحاولة العودة إلى سياسة أميركا أولاً، عبر اعتماد الحمائية سيولد خسائر كبيرة للشركات الأميركية، وارتفاع الأسعار وتراجع مستوى معيشة الأميركيين..

لكن الأمر الأكيد أنّ أميركا لن يكون بإمكانها العودة إلى ما كانت عليه من مستويات دخل مرتفعة، عندما كانت حصتها من الناتج العالمي تتجاوز الـ ٥٠ بالمئة، أما اليوم فإنّ هذه الحصة باتت بين ٢٠ و٢٤ بالمئة، بسبب ظهور منافسين اقتصاديين أقوياء مثل الصين التي أصبحت حصتها من الناتج العالمي ١٨ بالمئة، الأمر الذي يفرض على أميركا، عاجلاً ام آجلاً، تقليص نفقاتها لا سيما على صعيد الميزانية العسكرية البالغة ٧٠٠ مليار دولار، بعدما أوقفت مساعدات وكالة التنمية الأميركية البالغة ثلاثة مليارات دولار، والتي كانت إحدى وسائل تعزيز نفوذ أميركا في الكثير من دول العالم في إطار سياسة القوة الناعمة، مما سينعكس بإضعاف نفوذها العالمي.

اللهم نصرك الذي وعدت ورحمتك التي بها اتصفت

د. مصطفى يوسف اللداوي

أيها السادة في كلّ مكان، أيها العالم الحرّ وبني الإنسان، يا أصحاب الضمائر الحية والنفوس الأبية، ويا دعاة الحرية وحقوق الإنسان، أيها المنادون بالكرامة والعدل والمساواة، أيها المتحضّرون المتمدّنون، الحداثيون العصريون، يا من تدّعون أنكم بشر وترفضون بينكم شرعة الغاب وحياة الضواري والوحوش البرية، يا أصحاب القلوب الرحيمة والأحاسيس المرهفة، أيها الرقيقون العاطفيون، البكاؤون اللطيفون، ألا ترون ما يجري حولكم وما يدور في محيطكم، ألكم آذانٌ تسمعون بها، وعيونٌ ترون بها، وقلوب تعون بها، أم على قلوبٍ أقفالها، وقد طمست عيونكم وختم على قلوبكم وصمت آذانكم، فلم تعودوا ترون وتسمعون، وتشعرون وتعقلون.

إنّ غزة تدمَّر وأهلها يقتلون، وشعبها يباد، والحياة فيها تعدم، والأمل فيها يموت، ولا شيء فيها أصبح صالحاً للحياة

الأنفاس في غزة باتت معدودة ومحدودة، وهي تخنق وتزهق، ويقتل من بقي فيها يقف على قدَميه ويتنفس، وباتت أعداد أهلها تقلّ وأسماؤهم من سجلاتها المدنية تشطب، إنهم لا يريدون لنا الحياة، ولا يتمنّون لنا البقاء، وهم عملاً بتوراتهم يعملون السيف فينا ويثخنون فينا ويقتلوننا، ويحرقون أرضنا ويقتلون أطفالنا، ولا يستثنون من آلة القتل حيواناتنا، ويعدون بحثاً عن أحياء بيننا أو ممن نجا من قصفهم فيغيرون عليهم من جديد، أملاً في قتل من بقي، والإجهاز على من أصيب من قبل وجرح.

أيها الناس عرباً ومسلمين، مسيحيين وبوذيين، مؤمنين ووثنيين، ألا من ناصرٍ ينصرنا، ألا من حرّ يكرُّ معنا، ألا من غيورٍ يغضب لنا، ألا من أو ينفع للبقاء، إنهم يقتلون من قتلوا، وينبشون قبور من دفنوا، ويعيدون زهق الأرواح التي خنقوا والنفوس التي أفنوا، ويفجرون الأرض تحت أقدامهم، ويشعلون النار فيهم ومن حولهم، يقصفونهم بأعتى الصواريخ وأكثرها فتكاً فتتطاير في السماء أجسادهم وتتفرّق على الأرض أشلاؤهم، ويدفنون أحياءهم تحت الأرض، ويهيلون عليهم الرمال بجرافاتهم ويحكمون عليهم بالموت خنقاً، والعالم يرى ويسمع، لكنه يصمت ويسكت، ولا يحرك ساكناً ولا يستنكر سياسةً أو يشجب عملاً.

أيها العرب أين عروبتكم وأين نخوتكم، أين قيمكم وأين هي أصالتكم، أينكم من ضادٍ مع فلسطين تجمعكم، ولسانٍ يوحدكم، وأينكم من أرضٍ بهم تقلكم وسماءٍ تظلكم، ألا تغضبون لما يتعرّض له أهلكم في قطاع غزة خاصةً وفي فلسطين عامةً، ألا ترفعون الصوت عالياً ليحترمكم العالم ويحسب حسابكم، ألا ترون أنكم تفقدون احترامكم وتخسرون مكانتكم، ولا يبقى من يقدّركم ويحفظ مقامكم، فإنّ من يهون يسهل الهوان عليه، ومن يعز نفسه ويكرم أهله يصعب على غيره أن يذله وعلى عدوٍ أن يهينه.

أيها المسلمون أين هي عقيدتكم مما يجري لنا ويلحق بنا، ألا تقرأون كتاب ربكم وتعقلون قرآنكم الذي يقول بأنكم رحماء بينكم، وأشداء على عدوكم، أما سمعتم قول رسولكم الكريم محمد، إنه إذا أصيب منكم عضو تداعى له سائر الجسد بالسهر والحمى، فأين أنتم أيها المسلمون مما نتعرّض له في غزة وفلسطين من مذابح ومجازر وحروب إبادة، ألا تعلمون أنّ التاريخ لن يرحمكم ولن ينساكم، وأنه سيكون سبةً في جبينكم وعاراً

أصواتٍ ترتفع لأجلنا، وتصرخ في وجه "إسرائيل" وأميركا معنا، ألا ترون أنّ "إسرائيل" تجرم وتبالغ في إجرامها، وتنهك كلّ القوانين وتخرق كلّ الأعراف ولا تخاف من بطش أو ردع، فالولايات المتحدة الأميركية، راعيةً الظلم والإرهاب في العالم، تقف معها وتؤيدها، وتنصرها وتناصرها، وتمدّها بالسلاح والعتاد، وتدافع عنها بالقوة وتقاتل معها بالحديد والنار.

يلاحقكم ويلوّث صفائحكم، وأنّ اللعنة التي لاحقت ملوك الطوائف ستلاحقهم، وما أصابهم سيصيبكم.

أيها العالم المشغول بحروب التجارة وقوانين الاقتصاد ورسوم ترامب الجمركية، ألا ترون الدماء التي تسفك، والأرواح البريئة التي تزهق، والأطفال الذين يقتلون، والنساء التي تحرق، والأجساد التي تتطاير، ألا تسمعون عن الحصار المفروض على ملايين الفلسطينيين في قطاع غزة، وعن جوعهم وعطشهم، وفقرهم وعوزهم، ومرضهم وشكواهم، ومعاناتهم وألمهم، ألا تسمعون بغزة وما يجري بها ولها، وما أصاب أهلها ولحق بسكانها، ألا ترون مشاهد الأرض المحروقة، والبيوت المدمّرة، والشوارع المحروثة، والكلاب الضالة التي تنهش أجساد الشهداء، وتخرج من جوف الأرض بقايا أجسامهم.

أيها البشر إنْ كنتم بشراً ألا تثورون للعدل، ألا تنتفضون للقيم الإنسانية والمعاني السماوية، فهذه "إسرائيل" تقتل بصمتكم، وتقتلنا بعجزكم، وتبيدنا بأسلحتكم، وتتبجّح بتأييدكم، وهي ماضية في جرائمها، ومستمرة في عدوانها، ولا تخشى من عقاب، ولا تقلق من سؤال، فهل تتركونها تمضي في جريمتها التي لا مثيل لها في التاريخ، ولا ما يشبهها في البلاد، ألا تنتصرون لضعفنا، وتهبون لنجدتنا، وتعترضون على قتلنا، وتقفون في وجه عدونا، وتصدون آلته العسكرية، الأميركية والأوروبية، وتمنعونه من قتل الأبرياء وإبادة الشعب، وترفضون سياساته وأميركا الداعية إلى طردهم وإخراجهم من أرضهم، وحرمانهم من حقوقهم في وطنهم وبلادهم.

لبنان يختبر الصمود بعد اختبار الحل الدبلوماسي

ناصر قنديل

– خلال أقل من أربعة شهور على انتخاب رئيس الجمهورية وخمسة أسابيع من نيل الحكومة الثقة، تجاوز لبنان تحت نيران الاعتداءات الإسرائيلية المتمادية، مرحلتين مهمتين في تكوين رؤيته حول إدارة الملف السيادي الذي طالما كان أبرز نقاط الانقسام الداخلي. وبالتالي الخاصرة الرخوة في مشروع بناء الدولة، وفي لبنان كان دائماً

هناك تيار سياسي ونخبوي يعيش خارج مفهوم الوطنيّة ولا يمانع بالتعاون مع كيان الاحتلال وبحد أدنى التفاهم معه، لكنه كان دائماً تياراً معزولاً وضعيفاً لا يمثل أكثر من ٥٪ من اللبنانيين، وكانت رموز هذا التيار تكيل الاتهامات للمقاومة وتناصبها العداء وتصفق لكل مرة يتمكن فيها الاحتلال من توجيه ضربة للمقاومة. ودائماً كان يبدو هذا التيار قوياً عندما يختبئ وراء تيار قوي يتقاسم مع التيار الشعبي والسياسي المؤيد للمقاومة، باقي اللبنانيين مناصفة، ويؤمن بأن الدولة هي الإطار والعنوان للجمع بين مفهوم السيادة ومواجهة الأطماع والاعتداءات الإسرائيلية. وهذا التيار يعتقد أن بناء دولة صديقة للغرب والعرب تنضبط بها المقاومة، كفيل باجتذاب ضغوط دولية وإقليمية، أميركية خصوصاً، لا تستطيع "إسرائيل" تجاهلها، ما يضمن التزام "إسرائيل" بموجبات احترام السيادة اللبنانيّة.

– منذ وقف إطلاق النار وما تلاه من انتخاب رئيس للجمهوريّة هو قائد الجيش العماد جوزف عون، وبعده تشكيل حكومة برئاسة نواف سلام، ولد تفاهم لبناني لبناني بدعم دولي، أميركي خصوصاً، عنوانه تنازل المقاومة عن ربط انسحابها من جنوب الليطاني بإكمال الانسحاب الإسرائيلي إلى خلف الخط الأزرق، كما يقول القرار ١٧٠١ بشروط الانتقال من مرحلة وقف الأعمال الحربيّة إلى إطار الحل طويل المدى، وقبول المقاومة بجعل هذا الانسحاب رصيداً أولياً لمشروع دولة تعرف المقاومة أنّها صديقة لأميركا والغرب والعرب، واختبار فرضيّة تكفل ذلك بفرض ضغوط تلزم "إسرائيل" بالانسحاب ووقف الاعتداءات، فتكون منطقة جنوب الليطاني منطقة اختبار أولي لحصر حمل السلاح بيد الدولة، ومدى جهوزية الأميركيين لبذل ما يجب لإنجاح هذا الاختبار كي يتسنّى السعي إلى توسيع نطاقه وتعميمه ضمن استراتيجية للدفاع توفر شروط الحماية للبنان وتضمن تحقيق حصرية السلاح بيد الدولة فوق كل الأراضي اللبنانية، كما قال رئيس الجمهورية في خطاب القَسَم، وشرح الآليّة في حواره مع صحيفة الشرق الأوسط، بخلاف كل الأبواق التي تتبرّع لتسويق نظريات إسرائيلية تحت شعار الخلط بين المراحل والقول بما يقوله الاحتلال عن ربط انسحابه بإنهاء سلاح المقاومة.

– اختبر لبنان فرضيّة الحل الدبلوماسي، وكان آخر الاختبارات اللقاءات التي جمعت المسؤولين اللبنانيين مع المبعوثة الأميركية مورغان أورتاغوس، وما سمعوه من تنصل أميركي من ممارسة الضغوط على "إسرائيل" للتقيّد بالقرار ١٧٠١ واتفاق وقف إطلاق النار، واستمعوا في نقاط معينة إلى الذرائع الإسرائيلية ذاتها لعدم تنفيذ القرار ١٧٠١ واتفاق وقف إطلاق النار، وكان ذلك كافياً للتيقن من أنّهم حسناً فعلوا وتصرّفوا بحكمة ووطنيّة مع بعضهم البعض، فقد كان الانجراف نحو تصادم الدولة والمقاومة تحت شعار الخلاف على جدوى الحل الدبلوماسي، عملاً انتحارياً مجانياً لصالح الاحتلال. وها هي التجربة تقول إن الحل الدبلوماسي إن لم يكن متعذراً فهو بالحد الأدنى غير كافٍ تماماً مثلما الدعاء مفيد، لكن قليلاً من القطران معه يشفي، كما ينقل عن النبي محمد (ص) جواباً لامرأة عقرت ناقتها وجاءت تشكو إليه أن الدعاء لم يقُم بشفائها، بقوله، قليل من القطران مع دعائك، هذا كان يشفيها.

– سبقت زيارة أورتاغوس حملة تسويق لتهديداتها، وتبشير بالويل والثبور ما لم يخضع لبنان للأجندة الأميركية الإسرائيلية، وجوهرها نقطتان، القبول بمفاوضات سياسيّة لا تقنية حول النقاط المتحفظ عليها، ما يعني التطبيع عملياً، والقبول بتقديم البحث بمستقبل سلاح المقاومة ووضع جدول زمني لإنهاء ملفه قبل إنجاز ما اتفق عليه وما نصّ عليه القرار ١٧٠١، وكما وصلت إلى لبنان مواقف أورتاغوس قبل وصولها، وصلت إلى أورتاغوس مواقف المسؤولين اللبنانيين، بالتمسك بالقرار ١٧٠١ واتفاق وقف إطلاق النار، ومطالبته للأميركيين بالإيفاء بتعهداتهم كضامنين للاتفاق كإطار تنفيذي للقرار ١٧٠١، ومع نهاية زيارة أورتاغوس كان اللبنانيون قد اختبروا صمودهم بوجه الضغوط واكتشفوا عناصر قوّتهم وقوّة وحدتهم، حيث تغيرت لهجة أورتاغوس، بخلاف ما تروّج الجهات الهامشيّة سياسياً وشعبياً والقادرة إعلامياً فقط، بحديثها عن مصادر خاصة تقول بخلاف ما سمعه اللبنانيّون من أورتاغوس عن أن ملف السلاح ليس له مهل، لكن كلما كان أسرع يكون أفضل، وعن الحرص على مواصلة تنفيذ الاتفاق والقرار كأولويّة.